الأمم المتحدة S/2018/266

مجلس الأمن

Distr.: General
27 March 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم لأبلغكم أن قوات الدفاع الجوي السعودي اعترضت يوم الأحد، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٨، سبع قذائف تسيارية، أطلقتها ميليشيات الحوثي التي تدعمها إيران واستهدفت بها مناطق مدنية مكتظة بالسكان في مدن الرياض وخميس مشيط ونجران وجازان. ووقت كتابة هذا التقرير، أدت هذه الهجمات إلى مقتل مواطن مصري. وتغتنم البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية هذه الفرصة للإعراب عن خالص تعازيها لحكومة مصر وشعبها، وتؤكد لهما أن المملكة سوف تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم الإفلات من العقاب على الهجمات التي يشنها الحوثيون خارج نطاق القانون.

وتهيب المملكة العربية السعودية بمجلس الأمن أن ينهض بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين بأن يدين هذه الهجمات التي يشنها الحوثيون بالقذائف التسيارية ويحاسب الرعاة الإيرانيين لجماعة الحوثيين على تزويدهم هذه الجماعة الإرهابية غير التابعة للدولة بالقذائف التسيارية، التي استخدمها الحوثيون أكثر من ١٠٠ مرة لمهاجمة بلدي. وقد شاطرت المملكة العربية السعودية والعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرارا حججا دامغة تثبت أن إيران تدعم ميليشيات الحوثي الإرهابية، ولا سيما من خلال تهريب القذائف التسيارية إلى اليمن لاستهداف المملكة العربية السعودية، في انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويدل استمرار تصاعد هجمات الحوثيين بالقذائف التسيارية على بلدي على أن عجز مجلس الأمن عن محاسبة إيران على انتهاكاتها يبعث بإشارة واضحة إلى الحوثيين ورعاتهم الإيرانيين مؤداها أنه يمكنهم أن يستمروا في استهداف المملكة. ويتجلى أكبر فشل لمجلس الأمن في محاسبة إيران في رفض مشروع قرار المجلس الذي قدمته المملكة المتحدة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ لتجديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وقد أدان مشروع القرار انتهاك إيران لحظر توريد الأسلحة المفروض عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وأوعز إلى اللجنة بأن تشارك في اجتماع مشترك وفق إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ للنظر في مزيد من الأدلة على تهريب أسلحة إيرانية إلى اليمن، وأكد مجددا أن معايير اللجنة لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات قد تشمل، في جملة أمور، أي نشاط يتصل باستخدام القذائف التسيارية في اليمن، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، أو القيام، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بتوريد أو نقل تكنولوجيات أسلحة متعددة لأشخاص أو كيانات حددت اللجنة

أسماءهم. وكان من شأن مشروع القرار أن يمد المجلس بالأدوات الملائمة لمحاسبة إيران وصون السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. وتعتبر المملكة العربية السعودية أن الدول التي تحمي باستمرار إيران من المساءلة مسؤولة عن تصاعد هجمات الحوثيين على بلدي شأنها شأن الحوثيين أنفسهم.

وتكرر المملكة التأكيد على أن العمليات العسكرية لتحالف إعادة الشرعية إلى اليمن والمساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية في اليمن ساعدت في دعم دولة حليفة مجاورة، وحماية العميات السياسية الشرعية والسلمية التي أشادت بها الأمم المتحدة، في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن ثم الحؤول دون إنشاء دولة بالوكالة خاضعة لإيران، ستستمر في تهديد السلام والأمن في المنطقة والعالم أجمع، في انتهاك لنص وروح قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتؤكد المملكة العربية السعودية أنها لن يثنيها شيء عن السعي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) بالكامل ولن تسمح للنظام الإيراني باغتصاب سلطة حكومة اليمن الشرعية المعترف بها دوليا بإنشاء جماعة مسلحة تعمل بالوكالة وتتخذ قاعدة لشن الهجمات على المملكة.

ويلتمس وفدي تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) عبدالله يحيى **المعلمي**
الممثل الدائم